

الاصلاح يرفض الديمقراطية



> علينا التسليم بأن اليمن واقعيًا وسياسيًا لم تستقر قبل أو بعد الوحدة إلا من خلال معادلة توازنات سياسية مصالحةية..

إذا زحف توحيد اليمن شيوعياً بالقوة باقتراض نجاحه كان سيربط اليمن الواحد بالمظلة السوفيتية وحلف وارسو، فمواجهة وإيقاف هذا الزحف بالأخوان لا يعني الارتباط بواشنطن وحلف الناتو وإنما يعني الربط بأسلحة متطرفة كالجهاد في أفغانستان وإرهاب ما بعد ذلك والحرب ضد الإرهاب بعد ذلك ثم محطة ثورات الأسلمة المسماة سلمية وواشنطن حاضرة في لعب التأثير أو بالمؤثرات وذلك هو الفارق في غير المباشرة عن الشرق في المباشرة..

ما أراه خاطئاً أو غير صائب في أداء الرئيس أو خطوات أو قرارات له، ولكنه ليس من حقي رفض قرارات أو اصطفاف للرفض ولا ممارسة وصاية على الشعب في صيغ الأمر أو الإملاء على الرئيس بطريقة أن الشعب يطالب بإبعاد «زعملان» أو «إحلافان».

مثل هذا الميثاق المتعالي على الشعب كوصاية والمتطاول على الرئيس كإملاء أو رفض أقل ما يعنيه هو أن هذا الطرف أو حتى الشخص الذي مثل هذه ممارساته لا يحترم ذاته ولا يحافظ على الحد الأدنى من احترام الآخرين له.



مطر الاشعوري

هؤلاء الذين يجرون على تصور وصايتهم على الشعب ويتطاولون على الرئيس يسببون في ذلك بزهو بلغوا مرتبة لا تضاهي في فهم سياسة أو في الفهم السياسي فيما يمارسونه إن كان سياسة فسياسة بهيمية وإن كان فهم سياسة فيمثل فهم الحيوان للسياسة كفهم بهيمي..

العيب على فاهم سياسة أو مبتدئ بعد توقيع اتفاق سياسي هو المرجعية لمطالب الشعب أن يتحدث عن مطالب للشعب فوق أو خارج المبادرة، فهذا الذي يتصور من الذكاء هو كل الساذجة ومنتهى الغباء..

المشترك ذاته كأطراف في كتل مازال وسيطل يعاقب نفسه بعلي عبدالله صالح أكثر مما عاقبه أو استهدفه علي عبدالله صالح، فهو مصمم بطريقة الخيار الأمي المرهق للسوفييت والمرهون بقائهم أو بتكوين ومكون الجهاد في أفغانستان لمواجهة (سبتمبر وأكتوبر) تنصف الصراعات في اليمن بما يجعل هذه المبادرة هي بمثابة ثورة بأعمق وأبعد مما طرحه المحملة كتثور أو ثورة.

أطراف المشترك ظلت في حوارات دائمة ومستمرة مع علي عبدالله صالح طوال حياته كرئيس وأخرها محطة واتفاق يوم تنصيبه ٢٠١١م، ولكنها مع صدفة مجين محطة ٢٠١١م اكتشفت عدم الحاجة للحوار أو اكتشفت فقدان الثقة به «ويا ما أحلى الصدف».

الطرف الذي يرفض الحوار هو الرفض للمبادرة الخليجية أو أية مبادرة هي وفي حد ذاتها بمثابة «حوار».

المشترك قبل وخلال وبعد توقيع المبادرة ظل يرفض بالباشرة أو يوعز الرضا لسمي أطراف الثورة، ومنذ توقيع المبادرة ورفض ما بات الراض مضحكا كفاقد للواقعية انتقل إلى بدائل «الرفض» ومن خلال مسمى الثورة وجاء في إطار ذلك ما سميت ثورات المؤسسات وأفعال أخرى أو تفعيل آخر.

المبادرة الخليجية استوعبت مطالب الشعب ودعم وتأييد هذه المبادرة بأكثر من ٩٠٪ من أبناء الشعب يجعل مطالب الشعب هي تطبيق المبادرة من كل الأطراف وتنفيذ التزاماتها.. والشعب انتخب الرئيس وخولته كامل الصلاحيات كرئيس إنما ينتخب ليمارس الصلاحيات ويحمل مسؤولية هذا الشعب لم ينتخب أوصياء عليه أو على مطالبه أو على الرئيس، ولذلك فالذي بات لي كحق أن انتقده رئيس رحل!

فصنعاء لو أرادت الاستمرار في التطرف الثوري لم يكن أمامها غير الانتقال إلى خط وخيار السوفييت، وعدن لو أرادت السير في خط واقعية بعد جلاء الاستعمار فمدخل ذلك خط علاقات واقعية مع السعودية كمثل إقليمي.

ما دام النظامان وصلا إلى اتفاق لوحدة اندماجية كاملة فكان يفترض دمج النظامين كنظام واحد وطرف واحد وفي إطار ذلك يدمج الجيش، ولكن الاشتراكي ومن ثم الإصلاح لم يسمح كل منهما أو كلاهما بلورة خيارات وأساسات سياسية واقعية تسمح باستحداث أو أحداث أرضية ديمقراطية سليمة وذات ثقة بسلميتها، وبالتالي فالاشتراكي والإصلاح ظلا في ممارسة وتفعيل الصراعات وفي تعبئة وتعبوية الصراعات تحت مسمى الديمقراطية أو استعمال شعاراتها.

النظام ليس الطرف البريء أو الملائكي، ولكن لنا تصور ما بمقدور أي نظام أن يعمل في إطار الديمقراطية أو غيرها في ظل واقع تفعيل الأطراف الأخرى للصراعات، واستهدافه بالانقلاب أو الإقصاء من خلال الصراعات والنظام وضع أو حشر تحت أولوية منع الانقلاب عليه أو إقصائه وتنظيم الانتخابات التي يستمد منها مشروعته.

كما ارتباط طالبان.. أفغانستان بعاهد طالبان في باكستان، فالقاعدة في اليمن جاءت أساسا من المعاهد العلمية وجامعة الإمام، وحين نفذ قانون توحيد التعليم قبل أحداث سبتمبر ٢٠١١م بعام تقريبا مارس الإصلاح ثورة لمنع تنفيذ هذا القرار وبالتالي لا مجال لنفي علاقة القاعدة بالإصلاح أو تحميل المسؤولية أي طرف آخر أيًا كان.

المحطات والتطورات أصلا كما محطة ٢٠١١م تجاوزت هذا الربط وتحميل المسؤولية والعالم بات يتعامل مع القاعدة كطرف والأطراف التي خرجت من تحت عباها هي المرغوبة أو المفضلة للوصول للحكم كما نتاج وبالتالي لم يعد من حاجة لعناء ومعاندة حقائق لأي أسباب أو أهداف صراعية أو أخرى.

إذا المؤتمر الشعبي بات هو الحزب أو التنظيم الذي ينتمي إليه علي عبدالله صالح بعد الوحدة فالإصلاح هو الذي ظل يحكم طوال فترة علي عبدالله صالح أكثر من المؤتمر كحزب حاكم أو الحزب الحاكم كما أطلق عليه قبل محطة ٢٠١١م.

وقبل عقد وعام من هذه المحطة وتحديداً في انتخابات ١٩٩٩م فالإصلاح استبق في ترشيح علي عبدالله صالح الذي قال إنه مرشح الإصلاح وعلى المؤتمر اختيار مرشح له ولذلك خلفته ومدلوله..

هؤلاء الوزراء المعتقون والمخضرمون كانوا عتاوله عصرهم وعهد علي عبدالله صالح ولو كانوا يريدون ثورة لنازرو وغيروا علي عبدالله صالح وغيروا الواقع، لو كانت لديهم إرادة أو نوايا تغيير هي غير موجودة أصلا فيما خرجهم بهذه الطريقة إنما خروج نفاق أو ارتزاق للإفادة منها كمحطة.

هؤلاء الوزراء والذين ترويزوا من الشباب كان سيعتب بهم كثوار لو أنهم فقط رفضوا الوزارات

> أعتقد أن الكثيرين يوافقوني الرأي في أنه كلما ارتفعت الأصوات الداعية إلى حوار وطني جاد ومسؤول للوقوف على مختلف القضايا الوطنية وبحث كل سبل وإمكانات تجاوز هذه الأزمة الهوجاء التي تعصف بالبلاد والعباد منذ عام ونصف، ينبري أثنان من كبار محترفي سياسة التآزيم والإرباك في بلادنا، هما محمد قحطان، ومحمد سالم باسندوة لتعكير الصفو وتسميم الأجواء وإجهاض الاستعدادات، عبر خطابات ومواقف عدائية وغير مسؤولة.. وكأنهما احترفا مهنة تعطيل الحوار وعرقله كل الجهود الساعية إلى إنجازه، ولا حلول أو معالجات وطنية لديهما سوى استمرار الأزمة واستمرار معاناة الشعب..

محمد علي عناش

من إشكاليات الحوار الوطني

جاد ومسؤول، وإنما لديها طموحات وأهداف تأمرية ومشروع وحيد، هو مشروع السيطرة الكاملة على السلطة..

نذكر ويدرك معنا جميع المتابعين والعلاقة في المبادرة الخليجية لعدم تنفيذها من قبل بعض قوى المشترك وبالتحديد الإصلاح، وكيف نتجاوز التماريس العسكرية لمسلحي أولاد الأحمر والفرقة ومليشيات الزندان، والتي لم ترفع حتى الآن، بل تتساهل معها اللجنة العسكرية وتتغاضى أيضا عن استعدادات جديدة، وبذلك تكون اللجنة العسكرية مشاركة في تضليل الشعب اليمني بحقيقة الوضع في الميدان، والا لماذا تتغاضى عن الخروقات؟ ولماذا لم تكاشف عبر مختلف الوسائل والوسائل الإعلامية عما أنجزته من مهامها والعراقيل التي تواجهها، وتحدد الأطراف المتعنتة والمستمرة في إقامة أسباب التوتر والتأزيم؟ وكيف نتجاوز ممارسات الإقصاء والاجتثاث الحزبي داخل المؤسسات والاستعدادات لقيادات أهداف الثورة، فمعناها استمرار التأزيم وتعميق المشاكل ولا يعبر إلا عن رغبة شديدة في العودة بالوضع إلى المربع الأول لتنفيذ أهداف حزبية انقلابية، وهذا وهم كبير وانحمار سياسي بكل ما تحمله الكلمة من معنى نتيجة لعدم تقدير الأمور والطموحات غير البريئة، لأن بدائل التسوية السياسية وحكومة الوفاق الوطني هي الصراعات وحرب الكل ضد الكل وتقسيم البلاد إلى إقليم غير مستقرة.

ومصاديقته، بوضع اللجنة السليمة الأولى في تهينة الأجواء لإقامة حوار جاد ومسؤول. وإذا ما تجاوزنا باسندوة، كيف نتجاوز البند العالقة في المبادرة الخليجية لعدم تنفيذها من قبل بعض قوى المشترك وبالتحديد الإصلاح، وكيف نتجاوز التماريس العسكرية لمسلحي أولاد الأحمر والفرقة ومليشيات الزندان، والتي لم ترفع حتى الآن، بل تتساهل معها اللجنة العسكرية وتتغاضى أيضا عن استعدادات جديدة، وبذلك تكون اللجنة العسكرية مشاركة في تضليل الشعب اليمني بحقيقة الوضع في الميدان، والا لماذا تتغاضى عن الخروقات؟ ولماذا لم تكاشف عبر مختلف الوسائل والوسائل الإعلامية عما أنجزته من مهامها والعراقيل التي تواجهها، وتحدد الأطراف المتعنتة والمستمرة في إقامة أسباب التوتر والتأزيم؟ وكيف نتجاوز ممارسات الإقصاء والاجتثاث الحزبي داخل المؤسسات والاستعدادات لقيادات أهداف الثورة، فمعناها استمرار التأزيم وتعميق المشاكل ولا يعبر إلا عن رغبة شديدة في العودة بالوضع إلى المربع الأول لتنفيذ أهداف حزبية انقلابية، وهذا وهم كبير وانحمار سياسي بكل ما تحمله الكلمة من معنى نتيجة لعدم تقدير الأمور والطموحات غير البريئة، لأن بدائل التسوية السياسية وحكومة الوفاق الوطني هي الصراعات وحرب الكل ضد الكل وتقسيم البلاد إلى إقليم غير مستقرة.

قد يكون الأمر عادياً بالنسبة لقحطان كون الرجل لا يحمل الصفة الاعتبارية الحزبية الرسمية، فيصبح الأمر مسألة شخصية عادية إليه وإلى ثقافته السياسية التي جبلت على التآزم وتجاوز سقف الخطاب السياسي الذي تفرضه وتحدده المبادرة الخليجية وحالة الوفاق الوطني، على الرغم من أنه يجب مبدئياً وأخلاقياً أن يلتزم بهذا السقف وأن يبدو أكثر انزناً في الموقف السياسي، وأكثر احتراماً لجميع الأطراف الأخرى التي تختلف معه في الرأي والموقف..

غير أن الأمر لن يكون مقبولاً على جميع المستويات من محمد سالم باسندوة رئيس الوزراء، كونه يمثل حكومة وفاق وطني، أي أنه يمثل الشعب كله بمختلف تكويناته وتوجهاته، لا طرف بعينه وأساته، ولملتزم بضوابط رسمية وقواعد وأسس توافقية اتفق عليها الجميع، لا أن يجتهد كثيراً أو يلتزم بأجندة حزبية وجهوية.

حقيقة.. باسندوة لم يكن خياراً وطنياً سليماً للمرحلة التوافقية، لأنه لم يجسد روح التوافق وجوهر التسوية السياسية ولم يستوعبها بحسن وطني مسؤول، وإنما يصر على عدم احترامها وعلى أن يظهر وكأنه يمثل طرفاً بعينه، وأنه ينفذ أجندة خاصة خارج كل سياقات التوافقية بل والوطنية، فمحرته الرسمية مليئة بالهفوات والزلزلات، وخطابه السياسي غير منضبط ولا يحمل رؤى مستقبلية وإنما مكرس لبيع الأوهام وتوتير الأوضاع التي قد تتطور على يديه إلى حالة الانفجار الشامل..

إن ثورة التغيير الحقيقية والممكنة طريقها الوحيد هو إنجاح التسوية السياسية وحكومة الوفاق الوطني والتي من خلالها تتجه جهود القوى الوطنية المخصصة تجاه بناء دولة النظام والقانون وتحقيق الأمن والاستقرار، وإنجاز منظومة من الإصلاحات الشاملة التي من شأنها أن تؤدي إلى ترسيخ قيم الحرية والديمقراطية والدولة المدنية وترسيخ قيم الوحدة والسلام الاجتماعي والمواطنة المتساوية..

وكيف نتجاوز الشحن الطائفي والمذهبي من قبل حزب الإصلاح على المستوى الإعلامي والمستوى الاجتماعي وسعيه الدؤوب إلى تفجير الحروب والصراعات في أكثر من منطقة انطلاقاً من هذا التوجه، كما يحدث في كنف ودماج في صعدة، وعاهم وأبو دوار في حجة، وحاليا يسعى سعياً حثيثاً إلى تفجير فتنة طائفية عنصرية في مديرية كحلان الشرف بمحافظة حجة، فمخبط أثار الفتنة قد اكتمل، وقد نشهد الأيام القادمة موجات وأحداثاً دائمة ومأساوية، وسعيه إلى تفجير الوضع قبلياً داخل مدينة حجة بين قبيلة الشراقي وقبيلة الجميمة، على خلفية قرار رئيس الجمهورية بتعيين محافظ لمحافظة حجة، والذي لم يستند إلى معايير موضوعية ولم يراع الأبعاد الاجتماعية بالمحافظة، وبذلك لا يعبر عن تطلعات غالبية أبناء المحافظة في عهد جديد ينحاز لدولة النظام والقانون لا للقبيلة والأفراد والتحالفات العشائرية والمصلحية التي أنهكت المحافظة طويلاً ومرزمت نسجها الاجتماعي.. وكيف نتجاوز التصعيد الراهن بالمسيرات اليومية، والتي جاءت عقب كلمة رئيس الجمهورية القوية والمعبرة والتي وضعت النقاط على الحروف في أهم القضايا الوطنية الرئيسية، وأهم بؤر التأزيم والتوتر في البلاد..

باسندوة ليس فقط رجل تعطيل للتوافق وإفشال لجهود الحوار الوطني وتأزيم للأوضاع، وإنما أيضاً يفتقد على المستوى الشخصي مواصفات ومؤهلات كثيرة لملء موقع رئاسة الحكومة باقتدار وقوة.. ونحن هنا لسنا بصد ذلك، فالجميع باتوا يلجسون هذه المسألة بجلاء، فقد بدأ واضحا وأكثر من مرة أن النية الدبلوماسية لباسندوة في قطر في مستوى تقصّل، غير أننا بصدد باسندوة كأحد معوقات الحوار الوطني وعوامل إفشال التسوية السياسية ونسفها من جذورها..

وهذا معناه أن حلول ومعالجات مشكلات البلاد واختلالاتها العميقة- بدءاً من بناء دولة المؤسسات ورفض هيبة النظام والقانون- هي عملية تاريخية لا عملية أتية مرهونة باستبعاد أفراد وأشخاص معينين تختل فيهم مشاكل البلاد برمتها، كما تحاول أن تعكسه وتصوره مسيرات المشترك التصعيدية التي تستهدف قائد الحرس الجمهوري أحمد علي عبدالله صالح وأركان حرب الأمن المركزي يحيى محمد عبدالله صالح، والتي لا تعدو عنها كونها مجرد تصفية حسابات شخصية النظامية وتندرج ضمن استكمال مخطط المشروع الانقلابي بأهداف ما تبقى من عوامل القوة التي جهشت مخططاتهم وحافظت على تماسك الدولة حتى الآن..

وهذا معناه أن حلول ومعالجات مشكلات البلاد واختلالاتها العميقة- بدءاً من بناء دولة المؤسسات ورفض هيبة النظام والقانون- هي عملية تاريخية لا عملية أتية مرهونة باستبعاد أفراد وأشخاص معينين تختل فيهم مشاكل البلاد برمتها، كما تحاول أن تعكسه وتصوره مسيرات المشترك التصعيدية التي تستهدف قائد الحرس الجمهوري أحمد علي عبدالله صالح وأركان حرب الأمن المركزي يحيى محمد عبدالله صالح، والتي لا تعدو عنها كونها مجرد تصفية حسابات شخصية النظامية وتندرج ضمن استكمال مخطط المشروع الانقلابي بأهداف ما تبقى من عوامل القوة التي جهشت مخططاتهم وحافظت على تماسك الدولة حتى الآن..

نذكر تمام الإدراك أنه كان بإمكان المشترك أن يملأ هذا الموقع بما يتوافق ويستجيب مع طبيعة المرحلة وما تفرضه الضرورة الوطنية، إذا كان بالفعل يستشعر خطورة المرحلة ويؤمن بأهمية التوافق في هذا الظرف، وأنه يطلق من أبعاد وطنية خالصة، متجرداً من كل طموحات سلطوية ومخططات تأمرية، فليده العديد من البدائل والخيارات الكفوة والنزيهة والمقتدرة، فعليه أن يعالج هذا الإشكال القائم في رأس الحكومة وأن يفوت على بعض الأطراف أهدافها التآمرية، التي تستخدم باسندوة كأداة للتأزيم بين المشترك والمؤتمر، وبين المشترك ورئيس الجمهورية عبره منصور هادي..

لم تكن نحب أن نتكلم عن أفراد لأن ما يهمنا هو أن نعي مشاكلنا الحقيقية وأن نستشعر جميعاً خطورة المرحلة، غير أن التصعيد الثوري الراهن، الذي لا يستهدف الا اشخاصا بعينهم ويشترط للدخول في الحوار إزاحة هؤلاء الاشخاص، كان لابد للمرحلة من انصاف، ولا بد للحقيقة أن تحترم، فأحداث عام كامل بكل ما فيها من فوضى وتخريب وزخم ثوري أثبتت أن قائد الحرس الجمهوري أحمد علي عبدالله صالح وأركان حرب الأمن المركزي يحيى محمد عبدالله صالح أكثر ثورية ووطنية من بعض أصنام المشترك ومن تصبوا أنفسهم قادة للثورة زورا وبهتانا، فشيخ القبيلة الملياردير الذي يدعي الثورية لم تعكس ثورته إلا الآن في محيطه الاجتماعي في شكل مصنع أو مستشفى أو تحرير الفتاة من الأمية.. الخ من مشاريع بناء الفرد ذهنياً وإنتاجياً، ومثل هؤلاء لا يصفون ضمن القوى الثورية الديمقراطية، وإنما ضمن القوى الاقتصادية المناهضة لثورة التغيير الاجتماعية والديمقراطية والمدنية، لأنهم لا يريدون أية تحولات تؤسس لعلاقة متكافئة بين الأفراد ومراكز النفوذ الاجتماعي والمالي.



مرابطين في القاعات والصالات وربما تمر عليهم أسابيع لا يحضرون إلى مكاتبتهم لانشغالهم بهذه المجالس والمشاريع.

إذا عدنا إلى وسائل الإعلام في الدول المجاورة في العالم جميعاً حتى الدول المختلفة لا نجد هذه الأخبار العادية والبسيطة بأن المسؤول المدير افتتح هذا المشروع أو ذلك، وإنما يترك الأمر للجهة المختصة، فإذا تم افتتاح مدرسة يفتتحها مدير المديرية بإدارة التربية، وإذا تم إنجاز مشروع تجاري يحضر مدير غرفة الصناعة والتجارة وهكذا، تمضي الأمور إدارياً.. ومن عجائب التآزم والتدافع لحضور هذه الفعاليات أن نجد ورشة تخصصية عملية أو تقنية يحضرها شخصية عامة ويتحدث في قضايا تخصصية لا يفهمها وحتى لم يقرأ عنها يوماً من الأيام.. اعترض رئيس وزراء دولة أوروبية على أداء المنتخب الوطني فهاجمته الصحف بشدة وذكرت بأن رئيس الوزراء تجاوز صلاحياته وتحدث فيما لا يعنيه مذكرة الوزير بأن وزير الرياضة هو المخول بالحديث حول هذا الموضوع التخصصي.. فما بال مسؤولينا وقادتنا يتحدثون في علم الغيب وفي جميع المجالات ويلعبون بالبيضة والحجر بكفة واحدة؟!



إلى عمله اليومي وحل مشاكل المواطنين، فمن غير المقبول أن تبدد أوقات المحافظ والسلطة المحلية في مشاريع عادية ويومية وفي التنقل من قاعدة إلى صالة، ويتكرر الكلام نفسه والوعود ذاتها ثم تعود في اليوم الآخر لنكرر نفس المشهد الدرامي النمطي.. يحق للمواطن العادي أن يسأل متى يعمل مسؤولونا ومدبرونا؟!، إذا كنا نشهدهم أغلب أيام الأسبوع

سلطتنا.. وثقافة المقص

غياب الإدارة الصحيحة في محافظة حضرموت سبب الكثير من مشاكلنا، فما زالت ثقافة الفوضى والوراثة البيروقراطية تسيطر على عقولنا وترسم سلوكنا وتصرفاتنا.. إذا تبعت وسائل إعلامنا المكتوبة والمسموعة والالكترونية ستجد فيها الرئيس افتتح، رئيس الوزراء وضع حجر الأساس، أكد الوزير حين افتتح مدرسة أو ربما دكاناً أو بقالة..

فائز سالم بن عمرو

آخر يريد إنجاز معاملته أو مقابلة احد هؤلاء المديرين دون جدوى. هذه الثقافة للأسف مرسخة في ذهنيتنا الإدارية وفي سلوكنا اليومي ومرورثة من مراحل سابقة ساهمت في إبعاد ذوي الشأن من قضايا الناس ونشوء فجوة بين المواطن والمسؤول وكثرت المشاكل وتركنا مع الأيام.. نطالب محافظ حضرموت بإدراك هذه العادة السيئة والمأساة المريرة، وأن تتفرغ السلطة المحلية ومكاتبها وفروعها

وكان سلطتنا وحكومتنا وزرءنا ليس لهم عمل غير حمل المقص وتتبع المشاريع الحقيقية والوهمية من منطقة إلى أخرى ومن مديرية إلى قرية.

تمر المحافظة وأبنائها في هذا الوقت الشديد والمرحلة الحرجة بحالة فراغ قتال وضياح وطني يتطلب تضافر الجهود وتصحيح الخطأ لتجيب المواطن ماسي وتراكم المرحلة والأزمة اليمنية الطويلة ولكننا نشهد فراغاً إدارياً وثقافياً يتسبب في تراكم المشاكل وتطورها

تشهد الساحة الحضرمية كل يوم تقريباً احتفالات وورش عمل وافتتاح مدارس وجمعيات ونحوها مما تشهد دول العالم أجمع، تأكيداً على سير الحياة وتطور النمو والبناء، ولكن هذه الاحتفالات والمشاريع تمر بدون ضجة وضياح والأوقات والبالوات كما تشهد دولتنا ومحافظتنا، فتجد هذه الاحتفالات متروسة بالوكلاء والمديرين والمسؤولين ممن لهم صلة بهذا الموضوع أو لا صلة له إلا بالحضور والظهور في نشرة الساعة السابعة في فضائنا، بينما المواطن العادي يعاني الأمرين ويتعذب من مكتب إلى مكتب ومن مرفق إلى